

وجهة نظر فلسطينية في إصلاح المؤسسات الأمنية للسلطة الوطنية الفلسطينية

وطالب الشعبي، المستوى السياسي بأن يقرر شكل النظام السياسي الفلسطيني، نظرا لعدم وضوح ماهية هذا النظام وملامحه، فهو نظام مختلط بين الرئاسي والبرلماني، والنظام الذي يضم رئيس الوزراء مع السلطة، مؤكدا أن النظام المختلط، سيبقى موضوع صراع إلى أن يتم الاتفاق على حدود صلاحيات الرئيس.

وتطرق إلى مسألة توحيد الأجهزة الأمنية، فقال: يجب في البداية تحديد وظائف ومهام الأجهزة الأمنية، وماذا يريد المواطن الفلسطيني منها؟ حيث سنتكمن وفقا لإمكانياتنا واحتياجاتنا من توزيع المهام على ثلاثة أجهزة بوضوح، كما سيتم تحديد أعداد أفراد الأمن والتأهيل المطلوب وفقا لمهام ووظائف هذه الأجهزة.

واستطرد: إننا نملك إمكانيات تنظيم ذلك، دون مساعدة خارجية، عبر انتقاء الأشخاص بالاستناد إلى لجنة مهنية فنية، تقوم باختيار الأشخاص للمهام المحددة حسب الأفضلية.

ونوه إلى أن المجلس التشريعي يقوم بدراسة قوانين وتشريعات لإقرارها، حتى يتم تنظيم عمل هذا القطاع ضمن قوانين واضحة، بجانب إعادة تشكيل مجلس الأمن القومي، مشيرا إلى أنه في حال الاتفاق على حل المجلس فيجب إعطاء الصلاحية لمجلس الوزراء.

وقال: المجلس يعتبر صيغة وجدت خلال النظام الرئاسي، لمحاولة ربط المؤسسة الرئاسية مع المؤسسة التنفيذية بسبب تداخل الصلاحيات في الأمن الداخلي، أما بالنسبة لموازنة الأمن، فيجب أن يتم إقرارها وفقا للمهام المطلوبة، لكن ينبغي أن تكون واضحة وعلنية وتخضع للمساءلة والرقابة من المجلس التشريعي.

وذكر الشعبي أنه يجب تمحيص منظومة الأمن في النظام السياسي العربي، لا سيما مع إقدام السلطة الوطنية على الاستعانة بكل من المؤسسة الأمنية المصرية والأردنية لإعادة بناء المؤسسة الأمنية الفلسطينية، مضيفا «يجب أن نكون مدركين لشكل المؤسسة الأمنية الفلسطينية في النظام السياسي القادم، فالأمن في النظام السياسي العربي هو السلطة، أو شريك لها، أو حام لها، ويتمتع بجميع امتيازاتها، بدءا من دول الخليج وانتهاء بتونس والمغرب».

وأضاف: إن معظم الدول العربية يخصص ما بين ٢٥-٣٥٪ من ميزانيتها لصالح الأمن، ما يعني أن خمس إيرادات الدول يصرف على الأمن، ويتركز دوره في الوقوف مع السلطة في وجه المعارضة، وكذلك لحماية الأنظمة.

وفي ختام مداخلة، أشار إلى أهمية أن يكون الأمن أداة لتنفيذ الخطط الوطنية للدفاع عن الوطن والمواطنين، وبالتالي يجب تحويله من مؤسسة بيد الحكومة إلى مؤسسة للدولة، أي تحييده وتحريره من عناصر القوة.



وذكر إن صلاحيات الأجهزة الأمنية غير واضحة، ويوجد تعارض بين وظائفها، حيث يقوم الجهاز الأمني بجميع المهام، وفي الوقت ذاته، لا تطلب منه مهام محددة.

واعتبر أن المؤسسة الأمنية تعاني من العديد من المشاكل، «بدأت منذ أن انهارت وتحولت إلى مجموعات، تم استخدام عناصرها في الانتفاضة للمناوشة أو للصراع على السلطة، وأحيانا للضغط على المعارضة»، موضحا أن هذا الانهيار واكبت مشاكل مالية بسبب السياسات المالية تجاه المؤسسة الأمنية.

وقال: عدم تخصيص موازنة واضحة، وتدني الرواتب، وإقرار سياسة «دبر حالك»، أدى إلى إدخال الفساد في المؤسسة الأمنية، ليصبح عدد من العاملين فيها، إما شريكا مباشرا للفساد، وإما حاميا له من خلال الحصول على عمولات مقابل تسهيلات.

وحمل الشعبي مسؤولية ما آلت إليه أوضاع المؤسسة الأمنية حاليا، للمؤسسة السياسية، داعيا إلى إعادة تشكيل مجلس الأمن القومي، قبل أن يؤدي الصراع حول من يقوده إلى معضلة حقيقية.

تماما، على حد قوله، وأوضح أنه لا يوجد قانون فلسطيني ينظم عمل ثلاثة عشر جهازا أمنيا، ما يضاف إلى غياب بناء مؤسسي هيكلي ينظم عمل المؤسسة الأمنية في إطار مؤسسة واحدة، مشيرا إلى «المحاولات التي أجريت بسبب الضغوط الخارجية لتحرير الأمن من يد الرئيس الراحل ياسر عرفات، عبر نقل بعض الأجهزة الأمنية وجعلها ضمن وزارة الداخلية، لكن الرئيس عرفات حينها قام بتشكيل مجلس الأمن القومي عند استقالة محمود عباس (أبو مازن)، من رئاسة الوزراء، وهو ما تم اعتباره إجراء مخالفا لنصوص الدستور أو القانون الأساسي».

وحسب الشعبي، فإن موضوع الأمن تم استخدامه كجزء من الصراع على القوة، أو بين القوى الخارجية وبين الرئيس عرفات، واستخدم كذلك بطرق «غير إنسانية» في الصراع على السلطة داخليا، «كالصراع الذي تم بين اللواء موسى عرفات والأمن الوقائي في غزة، وبين العقيد محمد دحلان والعقيد (رشيد) أبو شبك»، موضحا أن استخدام الأمن بهذه الطرق يشكل خطرا كبيرا في الصراعات التي من الممكن أن تحدث في المستقبل.

عزمي الشعبي

عضو المجلس التشريعي

شدد د. عزمي الشعبي، عضو اللجنة الوطنية للإصلاح، خلال مداخلة، على أهمية تحديد دور الأمن، والإطار العام لآليات عمله ومرجعياته في المرحلة القادمة من تشكيل الدولة.

وأضاف «يجب علينا، فلسطينيا، تحديد في أي إطار يتشكل هذا الدور، خاصة أننا ما زلنا شعبا يريزح تحت الاحتلال، ويرغب في التحرر وإقامة الدولة ويعمل على بناء مؤسساتها».

ورأى أنه لا بد من تفحص وضع المؤسسة الأمنية في النظام السياسي العربي، «حيث أن المتبع لمراكز اتخاذ القرار في السلطة الوطنية في السنوات الأخيرة فيما يتعلق بموضوع ترسيم الإطار القانوني، أو المؤسسي، يلاحظ أن النظام السياسي الفلسطيني يحاول تقليد النظام السياسي العربي».

وتابع «نحن نحاول بناء نظام سياسي ليس بعيدا في تفاصيل بنيته المؤسسية والقانونية عن النظام العربي، ونستطيع الاستدلال على ذلك عبر مراجعة منظومة القوانين التي تم إقرارها فلسطينيا، والتي تتطابق مع ما توصل إليه الأردنيون والمصريون في معظم الحالات، إن لم يكن عملنا نموذجا (هجينا) بين النظامين».

وقال: نحن في مرحلة تحول، ومن المعروف للجميع أن الأطراف العربية والدولية تقوم بفرض مطالبها فيما يتعلق بالمؤسسة الأمنية الفلسطينية، إضافة إلى وجود الاحتلال، والتطور من مرحلة الثورة إلى مرحلة الدولة، وهذا يتطلب وجود رؤية واضحة للدولة التي نسعى لتأسيسها.

وأشار إلى أهمية تحديد شكل المؤسسة الأمنية عند قيام الدولة الفلسطينية، عبر تحديد آليات عملها، للعمل على تأهيل العاملين وتدريبهم وفق مجموعة من المعايير تأخذ بعين الاعتبار، وظائف المؤسسة الأمنية للدولة الفلسطينية القادمة، دون تجاهل الواقع الذي نعيشه الآن.

وأردف: لا يمكننا إنكار الواقع على الأرض، لا سيما من حيث أن المؤسسة الأمنية قد انهارت، وأن مجموع ما تم إنفاقه على الجانب الأمني تجاوز ٣٠٪ من الموازنات المالية في معظم الأعوام الماضية، كما أن عدد أفراد المؤسسة الأمنية حاليا يبلغ ٤٥ ألفا، وهو ما يعادل نصف القطاع العام تقريبا.

ورأى أن هناك قصورا في مناقشة مشاكل واحتياجات هذا القطاع، رغم الاهتمام بالمؤسسة المدنية الضخمة، التي تتم مناقشة جميع الجوانب المتعلقة بها، بينما لا يتم الاهتمام بشكل جدي أو حقيقي بالقطاع الأمني الذي يشكل نصفها

إعادة الانتشار الإسرائيلي أحادي الجانب - الأبعاد والتبعات

وتطرق إلى عدة أسباب نجح شارون بفعلها في تجميد خطة خارطة الطريق، وفرض خطته وجعلها «اللعبة الوحيدة» على الساحة السياسية، وهي قوة العلاقات الإسرائيلية - الأميركية، وحالة الضعف العربي.

ورأى أن تفوق إسرائيل عسكريا واقتصاديا، وفي نظامها السياسي، وعدم وجود معارضة إسرائيلية خارج إطار حزب الليكود واليمين الإسرائيلي، وتبني اليسار الصهيوني مشروع شارون، ساهم بتجميد خطة خارطة الطريق، خاصة في ظل عدم وجود استراتيجية فلسطينية، تسعى لتحقيق أهداف الشعب الفلسطيني، وتحديد وسائل النضال التي يجب اتباعها لتحقيق هذه الأهداف.

وأشار إلى أن خطة شارون تقوم على إخلاء إسرائيل لقطاع غزة، بما في ذلك المستوطنات القائمة، باستثناء خط الحدود بين قطاع غزة ومصر، وإخلاء بعض المواقع الاستيطانية في شمال الضفة، موضحا أن إسرائيل ستواصل بالمقابل، بناء جدار الفصل.

وأوضح أنه بعد تنفيذ الانسحاب الإسرائيلي من القطاع، ستقوم بمحاصرته برا وبحرا وجوا وفقا للخطة، التي تنص على أن «إسرائيل ستشرف وتحافظ على الغلاف الخارجي البري، وستسيطر بشكل حصري على المجال الجوي، كما ستواصل إجراء نشاطات عسكرية في المجال البحري لقطاع غزة، فيما يجب أن يكون القطاع منزوعا من السلاح، الذي



محمود محارب

مدير مركز الدراسات الإقليمية في جامعة القدس

تناول د. محمود محارب أبعاد ومخاطر «خطة فك الارتباط من جانب واحد»، التي أعلنها رئيس الوزراء الإسرائيلي أرئيل شارون، خلال مؤتمر «هرتسليا» في كانون أول العام ٢٠٠٣.

وأشار محارب إلى أن شارون، يواجه معضلة تكمن في «فشل إسرائيل في إيجاد حل للتناقض القائم بين المطلب الصهيوني في الضم من جانب، والحفاظ على إسرائيل كدولة يهودية من جانب آخر، باعتبار أن ضم المناطق الفلسطينية المحتلة يلغي على أرض الواقع، إسرائيل كدولة يهودية، ويحولها موضوعيا إلى دولة ثنائية القومية، مع ازدياد عدد المواطنين الفلسطينيين بنسبة عالية».

وأضاف: الانسحاب من المناطق المحتلة، يتناقض مع العقيدة الصهيونية، ورغبة إسرائيل في التوسع، ويحد كذلك من دور إسرائيل في المنطقة.

كما أشار إلى أن شارون يطرح خطته، لخشيته من قيام المجتمع الدولي بعرض حل على إسرائيل مثل خارطة الطريق، أو المبادرة العربية، وغيرها من المبادرات، وفشل إسرائيل في كسر إرادة الشعب الفلسطيني.